الجرائم المستحدثة وطرق الوقاية منها

مع نهاية عام ٢٠٠٤ ، وضع مكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى (FBI) خطة استراتيجية خمسية تغطى الفترة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٩ ، وتُعد هذه الخطة بمثابة خارطة طريق حُددت فيها الاتجاهات الإجرامية المستحدثة والمتوقع مواجهتها خلال أعوام الخطة الخمس ، وكذا سبل مُكافحة هذه الاتجاهات والوقاية منها .

وفى ضوء حرص مركز بحوث الشرطة على مواكبة كل ما هو جديد فى مجال الأمن وطرق مُكافحة الجريمة ، نعرض فى هذه المطوية لثلاث من الاتجاهات الإجرامية الحديثة والتى تضمنتها إستراتيجية مكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى المُزمع تنفيذها على مدار الأعوام المُقبلة [*].

أ. الجريمة السيبيرية (المعلوماتية)

يتزايد خطر الإجرام السيبيرى الذى يهدد دول العالم يوماً بعد يوم وبصورة سريعة نظراً لتزايد عدد الأفراد الذين يحظون بالمعدات والقدرات اللازمة لاستخدام أجهزة الكمبيوتر ضد مصالح الدول ، وفى ذات الوقت ، تتصاعد إحتمالات تعرض الدول لمخاطر الإجرام السيبيرى مع تزايد اعتماد اقتصادها وبنيتها التحتية على شبكات الكمبيوتر وشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) ، ومما لا شك فيه ، أن أية هجمات كمبيوترية واسعة النطاق على البنية التحتية الهامة والآليات الاقتصادية لأية دولة ستسفر عن وقوع أضرار بالغة الأثر . وتنقسم التهديدات السيبيرية إلى نوعين :

تهديدات تؤثر فى الأمن القومى للدولة : وهى تهديدات ظهرت مع تطور تكنولوجيا الإنترنت مثل : الإرهاب السيبيرى ، واختراق نظم الكمبيوتر من قبل دول معادية ، والسرقات السيبيرية للمعلومات الحساسة .

أنشطة إجرامية تقليدية يسهل الكمبيوتر والإنترنت ارتكابها مثل : السرقات الواقعة على حقوق الملكية الفكرية ، والاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الإنترنت ، والاحتيال باستخدام الشبكة الدولية .

وفى كلتا الحالتين يعمد مرتكبو هذه الجرائم إلى استخدام وسائل أساسية تتمثل فى : الهجمات السيبيرية ، والاختراق ، والمشاركة غير المشروعة فى الملفات ، والاستخدام غير المشروع للأدوات والمعدات السيبيرية .

وقد فرض التطور السريع الذى تشهده تكنولوجيا الحاسب الآلى والأساليب المبتكرة التى يستخدمها الإرهابيون والمجرمون على أجهزة الأمن فى سائر دول العالم أن تُضمّن كوادرها مجموعة من المحققين المحترفين المتخصصين فى مجال الكمبيوتر .

(*) www.fbi.gov/publications/strattegicplan/straategicplantext.
- موقع مكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى على شبكة الإنترنت .

وتتمثل استراتيجية مكتب التحقيقات الفيدرالى فى مواجهة هذه النوعية من الجـرائم فيمـا يلى :

١. تحديد وتقويض العمليات التى تستهدف حقوق الملكية الفكرية .
٢. تحديد وتحييد الأفراد أو الجماعات التى تستغل الأطفال جنسياً وتعرضهم للخطـر لأغراض تحقيق عائد مادي أو ربح شخصي .
٣. تحديد وضبط الأفراد أو الجماعات التى تقوم بعمليات اختراق أنظمة الكمبيوتر ، أو نشر الفيروسات الخبيثة ، أو غيرها من العمليات التى يدعمها الكمبيوتر .
٤. تحديد وضبط مرتكبي جرائم الاحتيال عن طريق الانترنت .

ب. الجريمة عبر الوطنية :

تشكل المنظمات الإجرامية تهديداً قريب الأثر وبعيد المدى لسائر الـدول. وتتزايـد الأنشطة الإجرامية لهذه المنظمات ويتسع نطاقها نظراً لارتباط هذه المنظمات فـى صـورة شبكات تعمل مع بعضها البعض لتوسيع عملياتها فى سائر أرجاء العالم .

وقد أدت التغيرات الجيوسياسية والتكنولوجية التى شهدها العقد المنقضي إلى ازدهار هـذه المنظمات على المستوى العالمى ، ومن المتوقع أن يتعاظم أثرها على مدار السنوات الخمس المقبلة . وتشارك جماعات الجريمة المنظمة فى أنشطة الاحتكار كما تساهم – علـى نطـاق واسع – فى جرائم ذوى الياقات البيضاء . وتتمتع تلك الجماعات بمهارة خاصة فى استخدام النظم المالية فى إخفاء متحصلات أنشطتهم الإجرامية ، مستخدمين أحدث الشفرات فى تأمين شبكات اتصالاتهم . وتشكل عمليات تهريب الأشخاص والاتجار فى البشر ، والتى تقوم تلـك الجماعات بتنفيذها ، تهديداً خطيراً للأمن القومى نظراً لتوجه منظمات الجريمة المنظمة إلى توسيع أنشطتها فى هذا المجال تحقيقاً للربح المادي الوفير . كما تظل عمليات الإتجار فـى المُخدرات فى فرض واحد من أكبر التهديدات حيث تقدر الخسائر الاقتصادية الناجمـة عـن إساءة الاستخدام غير المشروع للمُخدرات بـ١٦٠ بليون دولار أمريكى سـنوياً ، تتضـمن المصروفات الخاصة بالرعاية الصحية، وجرائم العنف ، وفاقد القوى الإنتاجية .

وتتمثل استراتيجية مكتب التحقيقات الفيدرالى فى مواجهة هذه النوعية من الجـرائم فيمـا يلى :

١. تقويض المنظمات الإجرامية عبر الوطنية / الوطنية التى تسـتهدف الولايـات المتحدة .
٢. الحد من أثر عمليات الإتجار فى المُخدرات والتى تنفذها المنظمات الإجرامية فى الولايات المتحدة .
٣. العمل بصورة وثيقة مع أجهزة إنفاذ القانون المحلية والفيدرالية بغرض الحد من وقوع حوادث العنف التى تتورط فيها جماعات الجريمة المنظمـة مـن خـلال تقويض العصابات الإجرامية الأكثر عنفاً فى البلاد .

جـ. جرائم ذوى الياقات البيضاء :

منذ حقبة التسعينات من القرن الماضى ، أدى النمو الهائل فى أسواق الأوراق المالية والسلع على المستوى المؤسسى ، والمستوى الاستثمارى الخاص إلى تورط العديد من الأفراد فى عمليات احتيال مالية ، وبخاصة كبار مديرى الشركات .

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن مكتب التحقيقات الفيدرالى يحقق فى الوقت الحالى فى (١٨٩) قضية احتيال كبرى وقعت فى شركات شهيرة ، وبلغت الخسائر التى تحققت فى ١٨ قضية منها فقط ما يفوق البليون دولار . وبالطبع ، فإن فقدان ثقة الجمهور فى نزاهة القائمين على إدارة الشركات العامة يؤثر سلباً على سوق الأسهم وحركة رأس المال ، مما ينعكس بالسلب على الاقتصاد ككل .

وقد استمرت عمليات الاحتيال فى مجال الرعاية الصحية فى استنزاف الاقتصاد الأمريكي حيث تفوق خسائرها الخمسين بليون دولار سنوياً . وتتضمن عمليات الاحتيال من هذا النوع معدات طبية ، وحوادث سيارات ، وخدمات نقل طبى . وإضافة إلى الخسائر التى تمنى بها شركات التأمين الصحى الخاصة ، فإن شركات التأمين الصحى التابعة للدولة تخسر بلايين الدولارات سنوياً فى عمليات احتيال متنوعة تستهدف كافة قطاعات صناعة التأمين الصحى. ومع ارتفاع ميزانية قطاع التأمين الصحى على مدار السنوات القادمة ، فمن المتوقع أن تشهد جرائم الاحتيال التى تستهدف القطاع زيادة مناظرة .

وما زال الاحتيال على المؤسسات المالية يشكل إحدى الجرائم البارزة التى تقع تحت تصنيف جرائم ذوى الياقات البيضاء . كما ارتفع معدل جرائم سرقات الهوية التى تقوم عصابات الجريمة المنظمة بارتكاب غالبيتها .

وقد اتهم العديد من كبار المسئولين التنفيذيين المتورطين فى فضائح مؤسسية بارتكاب جرائم غسيل أموال إضافة إلى الانتهاكات الإجرامية التى تورطوا فيها . ويضخ القائمون على غسيل الأموال المتحصلات غير المشروعة فى بوتقة المجتمع المالى . ولابد من تقييد تسرب هذه المتحصلات إلى الأسواق المالية من خلال اتخاذ إجراءات الادعاء والضبط والمصادرة الصارمة .

وتتمثل استراتيجية مكتب التحقيقات الفيدرالى فى مواجهة هذه النوعية من الجرائم فيما يلى :

١. الحد من عمليات الاحتيال داخل الشركات من خلال استهداف الأفراد والجماعات المتورطة فى عمليات الاحتيال المؤسسي الكبرى التى تؤثر فى أسواق الاستثمار العام والأسواق المالية .
٢. الحد من حدوث عمليات احتيال واسعة النطاق فى مجال الرعاية الصحية سواء تلك التى تستهدف برامج التأمين الحكومية أو الخاصة .
٣. الحد من عمليات الاحتيال التى ترتكبها المنظمات الإجرامية والتى تستهدف المؤسسات المالية .
٤. تقويض المؤسسات القائمة على عمليات غسيل الأموال الكبرى .
٥. الحد من آثار الاحتيال عن طريق التسويق التليفونى ، والاحتيال على شركات التأمين والاستثمار ، والتى تستهدف الشركات أو الأفراد .
٦. التصدى لجرائم البيئة ، والاحتيال من خلال إشهار الإفلاس ، وجرائم خيانة الثقة

وسائل التصدى للجرائم المستحدثة :

تعتبر وسائل التصدى والمُكافحة بمثابة دعامة أساسية لجهود مكتب التحقيقات الفيدرالى حيث تمكن المكتب وشركائه من جمع البيانات الضرورية بصورة أكثر فاعلية وكفاية ، وتحويل هذه البيانات إلى معلومات استخبارية عملياتية ومن ثم نشرها وتوزيعها على الأطراف التى ستحسن استغلالها . وتتضمن هذه الوسائل بنود مثل :

معدات الاتصال ، وأجهزة المراقبة الالكترونية (تكنولوجيا التحقيقات)، والمعامل ، وخدمات التقييم السيكولوجى (الطب الشرعى) ، وقواعد البيانات ، وبرامج التحليل (تكنولوجيا المعلومات) . ويعتبر التأمين كذلك وسيلة محورية يجب تضمينها فى استراتيجية المنظمة وأنشطتها الرامية لحماية الناس والمعلومات .

وقد تضمنت وسائل التصدى التى وضعها المكتب لمُكافحة الجرائم المسُتحدثة ما يلى :

التأمين:

- **حماية وتأمين العاملين بمكتب التحقيقات الفيدرالى .**
- **حماية اتصالات ومعلومات المكتب .**
- **حماية المكتب من أية هجمات مادية .**

تكنولوجيا المعلومات:

- **كفالة استهداف كافة خطط تكنولوجيا المعلومات الحالية والمستقبلية بغرض إرساء نظام معلومات متناسق .**
- **إتاحة كافة التقنيات المتاحة للعاملين أينما وجدوا وحال سفرهم للخارج .**
- **إنشاء وتطوير نظم حفظ واستدعاء بيانات تحقق المرونة اللازمة فى الاستجابة للتهديدات والأولويات المتغيرة .**
- **توفير الأدوات اللازمة لزيادة سرعة وكفاية استخدام البيانات .**
- **كفالة تأمين البيانات .**

تكنولوجيا التحقيق:

- **تحسين سرعة الوصول إلى/ ونشر المعلومات المتحصلة من خلال عمليات اعتراض البيانات والاتصالات .**
- **تحسين سبل توصيل المعدات والتقنيات والخدمات المتوافرة/ وتطوير وتوصيل التقنيات والأدوات والخدمات الجديدة للمحققين والمحللين .**
- **تطوير القدرة الفنية لمسئولى إنفاذ القانون بهدف كفالة مواكبة قدرات الاعتراض لما تحققه الشركات الخاصة من تقدم فى مجال التكنولوجيا .**
- **تحسين شبكة الاتصالات اللاسلكية التى تربط الأجهزة والمكاتب التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالى .**

وختاماً يذكر أن الاستراتيجية الخمسية لمكتب التحقيقات الفيدرالي ٢٠٠٤/٢٠٠٩ قد تضمنت عشرة أهداف أو أولويات استراتيجية هى :

- **حماية الولايات المتحدة من الهجمات الإرهابية .**
- **حماية الولايات المتحدة من عمليات الاستخبار الجاسوسية .**
- **حماية الولايات المتحدة من الهجمات السيبيرية وجرائم التقنية الفائقة .**
- **مُكافحة الفساد العام بكافة مستوياته .**
- **حماية الحقوق المدنية .**
- **مُكافحة المنظمات الإجرامية عبر الوطنية والوطنية .**
- **مُكافحة جرائم ذوى الياقات البيضاء الكبرى .**
- **مُكافحة جرائم العنف الكبرى .**
- **دعم الشركاء الفيدراليين ، والمحليين ، والدوليين .**
- **الارتقاء التكنولوجي بهدف آداء مهام المكتب بنجاح .**